اصلاح القطر المصري

اصبح المال عماد الدول واساس تقدُّم الامم ولذلك يُنظَر الآن في اصلاح مال البلدان قبلما يُنظَر في اصلاح حالها . وهذا ما فعلتهُ الدولة المحتلَّة في هذا القطر

صدر الآن تقرير اللورد كرومر السنوي مبدوءًا بفصل مسهب موضوعهُ السياسة المالية وهو يبحث عن مالية هذا القطر وما تمَّ فيها من الاصلاح في العشرين السنة الماضية اي منذ ابتداء الاحتلال الانكليزي الى الآن . فرأينا ان ننقلهُ الى المقتطف لانهُ خلاصة تاريخ الاصلاح الذي تمَّ في القطر المصري على عهد الاحتلال ولان فيهِ فائدة للبلدان المجاورة اذا ارادت ان تنسج على منوال هذا القطر . قال جناب اللورد بعد ذكر حساب الحكومة المصرية في العام الماضي وحسابها التقديري لهذا العام ما ترجمتهُ

مرادي ان اراجع الآن بعض الاسهاب اهم الحوادث المالية التي حدثت في غضون العشرين سنة الاخيرة لانهُ قد حان الوقت لذلك

فاولاً يظهر لي من كثرة المقترحات التي تقتضي النفقات الطائلة ان حال المالية المصرية غير معروف تماماً . نعم ان حالها الآن مقارن للنجاح ولكن هذا النجاح لا يستمرُّ اذا فعلت الحكومة دفعةً واحدة عشرها يُطلَب منها بالمقترحات التي اشيرُ اليها مع ان كثيرًا من هذه المقترحات معقول ويستحق ان يُعمَل بهِ اذا نظرنا اليهِ لذاتهِ

ويحسن ان يتذكر سكان هذا القطر اوربيين كانوا او وطنيين ان مايطلبونهُ الآن مرةً بعد اخرى ويتهمون الحكومة بالبخل لانها لا تجيب طلبهم فيهِ كان يعدُّ من الطفائف منذ عهد قريب لان الحاجة كانت ماسة الى امور اخرى اهم منهُ جدًّا فلم يكن يذكر معها . لما التأمت لجنة التحقيق التي كنتُ عضوًا منها سنة ١٨٧٨ والتي جُعِل تقريرها مبدأً للاصلاحات التي تمَّت بعدها لخَّصتُ وصف حالة البلاد حينئذٍ بقولها " والمراد انشاء ادارة مالية يتولاَّها عدد قليل جدًّا من الموظفين اما الآن فلا يكاد يوجد شيء مما يجب ان يكون " . وقد وجدت تلك اللجنة الداء مستحكمًا في كل فرع من فروع الحكومة المصرية حتى يتعذر برؤهُ مهما كان العلاج . ولم يكن ذلك الجسم مصابًا بعلة واحدة بل بعلل كثيرة في كل عضو من اعضائهِ . مثال ذلك ان مال الحكومة الذي هو اقوى الوسائل لاصلاح شأن الامة ادبيًا ومادّيًا كانت نظارة المالية تستخدم اقبح الوسائل واحرمها لابتزاز كل ما يمكنها ابتزازهُ منهُ ثم تنفقهُ غالبًا في سُبُل لا تفيد الامة مطلقًا

كتبت لادي دف غوردون سنة ١٨٦٧ تصف حال مصر والمصريين وصفاً منطبقاً على الحقيقة فقالت "ان قلمي يعجز عن وصف الشقاء النازل بهذا القطر. تجد كل يوم ضريبة جديدة فتؤخذ الضرائب على البهائم كلها على الجمال والثيران والغنم والحمير والخيل ولم يعد في طاقة الفلاحين اكل الخبز فهم يعيشون الآن على دقيق الشعير يجبلونهُ بالماء ويأتدمون بالفول والبقول. ويتعذَّر على المرء ان يعيش مع ما يُطلَب منهُ من الاموال فانهُ مضطرٌّ ان يدفع الضرائب عن كل ما يزرعهُ وما يقتنيهِ وما يملكهُ حتى عن الفحم والملح. وقد اخذ الناس يهربون جماعات من الصعيد لعجزهم عن دفع الضرائب الجديدة وعن عمل الاعمال التي يسخَّرون لعملها حتى في القاهرة تجد الناس يُجلَدون بالسياط جلداً مبرحاً ليدفعوا ما يطلب منهم من المغارم" (١)

ولم يتهيأ لي ان اقول في تقريري "ان الحالة المالية قد اعتدلت بعد جهاد طويل وبعد الريب الكثير في استطاعة البلاد على القيام بما يُطلب منها وثبتت الموازنة بين الدخل والخرج" الاَّ سنة ١٨٩٠ اي بعد ما قالت لجنة التحقيق قولها المشار اليها آنفاً باثنتي عشرة سنة

نعم انهُ في السنوات الاولى من سني الاحتلال زُرعت البزور التي اتت بثمر صالح اخيراً ولكن لم يزُل الخوف من افلاس الحكومة المصريَّة الاَّ منذ عشر سنوات او اثنتي عشرة سنة فصارت قادرة على الاهتمام باعمال الاصلاح اما قبل ذلك فلم يكن المال ميسوراً لها وهو اساس كل اصلاح. ومن ثمَّ فلا عجب اذا كان الاصلاح قد اقتصر على الضروريات ولم تتناول يد المصلح حتى الآن اشياء كثيرة ممَّا يجب اصلاحهُ او لم تصلحهُ الاصلاح الكافي

هذا هو الامر الاول والامر الثاني ان السياسة المالية التي أُتبعت منذ بدء الاحتلال البريطاني الى الآن غير معلومة عند البعض العلم الكافي على ما يظهر. وقد تختلف الآراء في كونها اصلح سياسة مالية لهذا القطر في الاحوال التي استُعملت فيها. وسأُبين قريباً انهُ كان يمكن ان تتبع سياسة اخرى ولهذه السياسة ادلَّة قويَّة تؤيدها لكنها محدودة في رأيي ولا شبهة في ان السياسة المالية التي أُتبعت كانت جليَّة واضحة سواء كانت حكيمة او غير حكيمة. وقد جرت الحكومة عليها سنوات عديدة مع انها اضطرَّت ان تتوقف في عملها احياناً بسبب بعض الطوارىء الطبيعية والعوارض الوقتية ومنها استرجاع السودان. واجسر واقول زيادة على ذلك ان هذه السياسة وفت بالغرض المقصود منها تماماً كما هو ثابت بالدليل القاطع

والامر الثالث ان اغراض هذه السياسة المالية لم تتم كلها حتى الآن ولكنها قاربت التمام وسأُبيِّن الاماكن التي يحسن ان يحدث فيها تغيير متدرِّج

(١) مكاتيبها الاخيرة من مصر صفحة ١٠٨ و١٦٦ ثم زادت الخطوب تفاقماً بعد ذلك

وهذه الاسباب كافية على ما اظن لذكر الملخص التاريخي التالي في هذا التقرير . فان معرفة الماضي بوجه عام لازمة لادراك الحالة الحاضرة وللاستدلال على الجهة التي يحسن ان يتجه فيها الاصلاح في المستقبل . وهاانذا اشرح حقيقة السياسة المالية التي كان العمل بها

لما أُخمدت الثورة العرابية اتضحت ثلاثة امور في وسط التشويش والاضطراب اللذين كانا سائدين حينئذٍ

الاول . ان الضرائب كانت فوق الطاقة وان النظام المالي كان كثير الشوائب مع ما تمَّ فيهِ من الاصلاح في زمن المراقبة (من سنة ١٨٧٦ — ١٨٨٢)

والثاني . انهُ لا بد من انفاق اموال كثيرة على الري والصرف بنوع خاص اذا اريد ان يستفيد اهالي هذا القطر من خصب ارضهم واستعدادها الزراعي الذي جادت بهِ الطبيعة عليهم

والثالث . انهُ لا بدَّ من الاصلاح في كل فرع من فروع الحكومة وكل ذلك يقتضي نفقات طائلة

وكان من البيّن ان بلوغ هذه الغايات كلها معاً دفعةً واحدة ضرب من المحال لاسيما وان بعضها كان مناقضاً للبعض الآخر في ذلك الحين فكان لا بدَّ من الاختيار بين الاصلاح المالي والاصلاح الاداري

وقد قلتُ سابقاً انهُ كان في الامكان اتباع سياسة اخرى يصحُّ اثباتها جدَلاً ومن ادلتها الجائزة ان الضرائب كان يجب ان تبقى على الحال الذي كانت فيهِ سنة ١٨٨٢ لكي يسهل اجراء الاصلاحات وبعد ذلك تخفض عن عاتق الاهلين

اما الادلَّة التي تغلَّبت على هذا الدليل وعُمِل بها فمدارها على ان جمهور الاهالي يهمُّهُ تخفيف الضرائب اكثر مما تهمُّهُ الاصلاحات الادارية مهما كانت هذه الاصلاحات مطلوبة لذاتها في عيون الاوربيين . ثم ان تخفيف الضرائب يبقي جانباً من المال في جيوب الاهالي فيستثمرونهُ ويزيد بهِ ثروة البلاد ويأول ذلك اخيراً الى زيادة المال في خزينة الحكومة فيسهل عليها اتمام الاصلاحات الادارية ولو تأخرت في اجرائها الى ذلك الحين وتلقى من الامة حينئذٍ معاضدة في اجرائها اكثر مما كانت تلقى لو شرعت فيها قبل غيرها

اما الانفاق على الاعمال العموميَّة ولاسيما اعمال الري فشأنهُ غير شأن الانفاق على الاصلاحات الادارية لانهُ يأتي بالربح الكثير فضلاً عن كون جمهور الاهالي يدرك فوائدهُ حالاً ويرضى عنهُ اكثر مما يرضى عن غيرهِ . وقدِّر انهُ يمكن الحكومة اخيراً من الحصول

على الاموال الكافية للاصلاحات الادارية والاصلاحات الصحيَّة ايضاً ولو لم يكن ذلك بالغرض الوحيد منهُ

وعليهِ يمكن وصف السياسة المالية التي أُتبعت حينئذٍ بما يأتي : الاصلاح المالي مع تخفيف الضرائب عن عاتق الاهالي قُدِّم على غيرهِ وجعل اولاً . ويتلوهُ انفاق الاموال التي تستطيع الحكومة الاستغناء عنها على الاعمال العمومية التي منها ريع وبنوع خاص على الري والصرف . واما الاصلاحات الادارية التي تقتضي نفقات طائلة جُعلت في الدرجة الثالثة وأُخِّرت عن غيرها. وبقولي ان هذه الاصلاحات جعلت في الدرجة الثالثة وأُخِّرت عن غيرها لا اعني انهُ لم يتم شيء منها وانهُ أُهمل كل ما لا يدخل في القسم الاول والثاني من الاصلاح كلاَّ فقد ابنت في تقاريري السنوية الماضية انهُ تمَّت اصلاحات كثيرة في القضاء والتطبيب والتعليم اقتضت نفقات طائلة فان نفقات نظارة الحقانية بكل فروعها كانت ٢٥٥٠٠٠ ج . م سنة ١٨٨٣ فبلغت ٤٠٧٠٠٠ ج . م سنة ١٩٠١ . ونفقات السجون كانت ٢٠٠٠٠ ج . م فبلغت ٦٠٠٠٠ ج . م ونفقات مصلحة الصحة كانت ٧٠٠٠٠ ج . م فبلغت ١٠٥٠٠٠ ج . م الاَّ ان الاموال التي أُنفقت على هذه المصالح وغيرها كانت ثانوية بالنسبة الى النفقات الضرورية التي اقتضاها القسم الاهم من السياسة المالية وهو تخفيض الضرائب والانفاق على الاعمال العمومية ذات الريع

ونتقدم الآن الى بسط الكيفية التي جرت عليها الحكومة المصرية لادراك غايتها من السياسة المالية التي اتبعتها

فاولاً انها الغت السخرة وهي تنفق على الغائها ٤٠٠٠٠٠ ج . م كل سنة . والسخرة لا تخلو مبدئيًّا من ادلة تبيحها ولكن العمل بها دعا الى كثير من المنكرات وكانت البلاد تئنُّ من وطأتها . وكان الاغنياء والذين يلوذون بهم معفين منها فيقع كل ثقلها وحيفها على الفقراء

وخُفضت اموال الاطيان ٥٧٠٠٠٠ ج . م في السنة مع ان ريعها زاد كثيرًا بواسطة اصلاح الري والصرف . وحينما يتمُّ تعديل الضرائب الجاري الآن تصير توزَّع بالقسط اكثر مما توزَّع الآن

وأُلغيت رسوم البطالة فرفع عن الاهلين ١٨٠٠٠٠ ج . م في السنة . وهي من الرسوم العادلة ولكنها لا توافق هذا القطر لان حملها كان واقعاً على الاهالي الوطنيين واما الاوربيون نزلاء مصر فكانوا معفين منها

وأُلغيت رسوم الشعاري (رسوم الغنم والمعزى) وهي ٤٠٠٠٠ ج . م في السنة وكانت

وظأتها ثقيلة على الفلاحين وبقع في جمعها كثير من الحيف

وأُلغي رسم القبانة وكان ايرادهُ ٢٨٠٠٠ ج . م والمرجح ان الاهالي كانوا يدفعون اكثر من ذلك كثيرًا لسهولة التلاعب فيهِ

وأُلغيت رسوم اخرى صغيرة يبلغ مجموع دخلها السنوي ٥٣٠٠٠ ج . م وكلها مما يتألم الناس منهُ

وأُطلقت حريَّة الملاحة في النيل فخسرت الحكومة بذلك ٤٦٠٠٠ ج . م كل سنة

وألغيت الدخوليات من كل مكان وكان دخلها السنوي نحو ٢٠٠٠٠٠ ج . م

وأُصلح الاسلوب الذي تُستغلُّ بهِ مصايد الاسماك فرُفع عن عاتق الصيادين ٤٠٠٠٠ ج . م كل سنة وأُنقذت هذه الحرفة من شوائب كثيرة كانت فيها

وقُلّلت رسوم الفنارات ٣٣٠٠٠ ج . م كل سنة خفت عن التجارة الخارجية

وخُفض ثمن الملح ٤٠ في المئة فزادت المقطوعية كثيرًا فانها كانت ٢٤٠٠٠ طن سنة ١٨٨٦ فبلغت ٥٠٠٠٠ طن سنة ١٩٠١

وأُنقصت أُجور البوسطة كثيرًا وكان عدد الرسائل التي مرَّت في البوسطة المصرية ٤٣٥٤٠٠٠ سنة ١٨٨٢ فبلغ ١٧٢٥٦٠٠٠ سنة ١٩٠١ ورغمًا عن نقص الاجور زاد ربح الخزينة فان صافي الايراد من مصلحة البوسطة كان ١٣٠٠٠ ج . م سنة ١٨٨٣ فبلغ ٢٦٠٠٠ ج . م سنة ١٩٠١

وحدث ما يشبه ذلك في مصلحة التلغراف فأُنقصت اجرة التلغرافات خمسين في المئة وكانت النتيجة ان زاد عدد التلغرافات كثيرًا فقد كان عددها ٤٨٩٠٠٠ سنة ١٨٨٢ فبلغ ٤٢٥١٠٠٠ سنة ١٩٠١ . والنقص الذي حدث من تنقيص الاجرة استُرد من زيادة عدد المراسلات . وبلغ صافي ربح هذه المصلحة ١٢٠٠٠ ج . م سنة ١٩٠١ وكان ١١٠٠٠ ج . م سنة ١٨٨٢

وخُفضت اجور سكة الحديد ايضًا ولكن زيادة البضائع سدَّت سدَّ النقص الحاصل من ذلك. كان عدد الركاب ٢٧٦١٠٠٠ سنة ١٨٨٣ ووزن البضائع ١١٧٦٠٠٠ طنًا سنة ١٨٨٣ فبلغ عدد الركاب ١٣٠٤٠٠٠ ووزن البضائع ٢٩٧٥٠٠٠ طنًا سنة ١٩٠١ وزاد صافي الايراد في هذه المدة من ٦٩٣٠٠٠ ج . م الى ١١٦٥٠٠٠ ج . م

وعوائد الاملاك التي كان دفعها مقصورًا على رعايا الحكومة المحلية عمَّ الآن جميع السكان من غير فرق وكانت هذه العوائد ٦٠٠٠٠ ج . م سنة ١٨٨٣ فبلغت ١٤٥٠٠٠ سنة ١٩٠١

ولم يُزد الاَّ رسوم التبغ كانت ١٤ غرشاً على الكيلو فصارت ٢٠ غرشاً على الكيلو

وجملة القول ان الضرائب خفضت ١٦٠٠٠٠٠ ج . م سنوياً[٢] في غضون العشرين سنة الماضية عدا التخفيض في ثمن الملح واجور البرسطة وسكة الحديد والتلغراف فنقصت الضرائب عن كل نفس من سكان القطر من ١٠٣ غروش سنة ١٨٨٢ الى ٧٨ غرشاً و٩ مليمات سنة ١٩٠٢

وعندي انهُ لا شيء يثبت باجلى بيان مقدرة القطر المصري على استرجاع قوته مثل هذين الامرين الاول ان تخفيض الضرائب قد تمَّ رغماً عن تحمُّل المالية المصرية ٣٠٠٠٠٠٠ ج . م كل سنة بسبب استرجاع السودان والثاني انهُ رغماً عن تخفيض الضرائب زاد ايراد الحكومة المصرية من ٢٠٠٠٠٠٠٠ الى ٢٥٠٠٠٠٠٠ ج . م في السنة فقد كانت الايرادات العادية منذ عشرين سنة ٩٠٠٠٠٠٠٠ ج . م وكانت تُحصَّل بالصعوبة وكثيراً ما كانت الاطيان تحجز وتباع لعجز اصحابها عن ايفاء مالها . وكان يتأخر جانب كبير من الاموال الاميرية من سنة الى سنة . وفي بدء زمن الاحتلال تجاوزت الحكومة عن مبلغ مليون جنيه من المتأخرات دفعةً واحدة والآن تبلغ الايرادات العادية من ١١٠٠٠٠٠٠ ج . م الى ١١٥٠٠٠٠٠ ج . م وقلَّ حجز الاطيان وبيعها بسبب عدم دفع اموالها . فان الاطيان التي تدفع الاموال عنها الآن تبلغ مساحتها ٥٥٤٠٩٠٠ ولم تبع الحكومة منها بالحجز سنة ١٩٠١ الاَّ ٥٩٢ فداناً . ويبلغ مال الاطيان ٤٦٩٨٠٠٠ ج . م ولم يتأخر منهُ في آخر السنة الاَّ ١٨٢٧٨ ج . م

ولنعُدْ الى الغرض الثاني من اغراض هذه السياسة وهو انشاء اعمال عمومية ذات ريع فاقول انهُ أُنفق نحو ٩٠٠٠٠٠٠٠ ج . م[٣] حتى آخر سنة ١٩٠٢ على اعمال الري والصرف وفوائد ذلك ظاهرة في كل مكان . فمُنع الضرر الجسيم الذي كان يحصل حتماً من وطوء النيل سنوات متوالية . ووثق الناس بري اطيانهم واستغلالها وعادت الثقة المالية الى القطر ورغب الماليون الاوربيون في ارسال اموالهم اليهِ ولم تعد الموازنة المالية تابعة لتغيرات الفصول . وارتفعت اسعار الاطيان ارتفاعاً باهظاً وزادت مساحة ما تُدفَع عنهُ الاموال الاميرية من ٤٧٤٤٧٥٨ فداناً سنة ١٨٨٢ الى ٥٥٤٠٩٠٠ سنة ١٩٠١ وزادت قيمة الواردات من نحو ٨٠٠٠٠٠٠ ج . م سنة ١٨٨٣ الى ١٥٠٠٠٠٠٠ سنة ١٩٠١ رغماً عن رخص اسعار

(٢) اعتبر في هذه الارقام الغاء الدخولات من العاصمة الذي تمَّ حديثاً

(٣) ومن ضمن ذلك نفقات المخزان

البضائع (١) وزادت قيمة الصادرات في هذه المدة من نحو ١٢ ٠٠٠ ٠٠٠ ج . م الى نحو ١٦ ٠٠٠ ٠٠٠ ج . م وزاد محصول القطن المصري من ٢٥٠٠ ٠٠٠ او ٣٠٠٠ ٠٠٠ قنطار الى ٥ ٠٠٠ ٠٠٠ او ٦ ٠٠٠ ٠٠٠ قنطار . وكان مقدار السكّر الصادر من القطر يختلف بين ٢٠٠٠ ٠٠٠ و ٣٥ ٠٠٠ ٠٠٠ كيلوغرام فبلغ ٧٣٥٠٠ ٠٠٠ كيلوغرام سنة ١٨٩٦ ثم انخفض قليلاً ولكنهُ لم يقلّ في سنة من السنين التالية عن ٤٩ ٠٠٠ ٠٠٠ كيلوغرام

واجسر واقول ان هذه الحقائق وهذه الارقام مقنعة تمام الاقناع وتدل دلالة قاطعة على ان السياسة المالية التي أُتّبعت بعد تمام التروي انتجت النتائج المقصودة منها . فخُفّفت اثقال الضرائب عن عاتق الاهلين وأُنشئت اعمال عمومية كبيرة جاءت باعظم المنافع

واني استلفت نظر القارىء الى الجدول التالي زيادة في ايضاح هذا الموضوع الهام فقد كان مجموع ايرادات الحكومة المصرية في العشرين سنة الماضية من سنة ١٨٨٢ الى سنة ١٩٠١ هكذا

	ج . م	م . ج
١ ايرادات اعتيادية		٢٠٤٨١٦٤٢٠
٢ سلف من قروض ومصادر اخرى		
(ا) الدين المضمون الذي استدانتهُ سنة ١٨٨٥ لدفع تعويضات الاسكندرية وغير ذلك	٩٤٩٥٩١١	
(ب) دين سنة ١٨٨٨ بفائدة ٤ ١/٢ في المئة لاستبدال المعاشات وقسم من مرتبات العائلة الخديوية ثمّ جعل من الدين الممتاز	٢١٥٨٣٠٤	
(ج) اسهم أُصدرت من الدين الممتاز سنة ١٨٩٠ لاجل الري واستبدال المعاشات ونفقات التحويل	٢١٦٢٥٦٧	

(١) متوسط الاسعار سنة

	١٨٨٢	و١٩٠١
القطن	٢٫٩٠٠	٣٫١٢٧
القمح	١٫٠٤٥	٠٫٨٥٤
الشعير	٠٫٨٢٥	٠٫٤٨٣
السكر العال	١٫١٠٣	٠٫٤٢٧

(د) من مصادر أخرى وأكثرها مما كان في اليد في ابتداء المدة	٩٨٢٩٢١	١٤٧٩٩٧٠٣
٣ وفر من تحويل دين الدائرة والدومين وفوائد الوفر		١٥٨٤٠٣٠
٤ من ثمن اراضي وفوائد المال الاحتياطي العمومي		١٩٤٨٤٨٤
٥ متفرقات دُفعت للمال الاحتياطي الخصوصي اهمها مبلغ ٧٧٩٠٠٠ ج . م دفعتهُ الحكومة البريطانية لمساعدة حملة السودان سنة ١٨٩٨		١٠٥٧٥٢٤
والمجموع		٣٢٤٢٠٦١٥١

ويحق للسكان الذين يدفعون الضرائب ان يسألوا كيف أُنفق أُمناؤهم هذه الاموال الطائلة . اقول امناؤهم لان رجال الحكومة امناء من قبل الامة على اموالها ولو كان هذا المعنى لا يدركهُ دافعو الضرائب تماماً حتى الآن في هذه البلاد ولا في كل بلاد الشرق . واذا نظرنا الى تاريخ الماضي لم نستغرب اعتقاد السكان ان مصلحة الحاكم ومصلحة المحكوم مختلفتان بل متضادتان . ولا يزول هذا الخطأ من اذهان المصريين عموماً الاَّ بمرور الازمان

وهاك بيان الكيفية التي أُنفقت بها هذه الاموال

المصروفات العادية	ج . م
١ مرتبات العائلة الخديوية	٥٩١٩٩١٧
٢ الحقانية	٧٠٥٤٥٠٣
٣ الاشغال العمومية	١٠٤١٩٨٠٧
٤ المعارف العمومية	١٨٢٢٥٤٧
٥ مصلحة الصحة	١٨٥٢٥١٥
٦ مصاريف ادارية اخرى	٢٢١٥٢٣١٠
٧ المصالح ذات الايراد	٢٠٧٦٩٠٣٦
٨ الحربية	١٢٣٦٨١٠٩
٩ المعاشات	٨٦٥٥٧٤٥
١٠ ويركو مصر	١٣٣٩٣٩١٠
١١ فائدة الدين	٧٩٤٤٨٧٨٦
١٢ الغاء العونة	٠٥٩٧٧٤٥٤

١٣ السودان	٣٦٧٨ ٨٨٩
مجموع المصروفات العادية	١٩٣٥١٣ ٥٢٨

٣ المصروفات غير العادية مأخوذة من المال الاحتياطي العمومي والخصوصي والسلف ومصادر اخرى

(ا) مصروفات انتهائية

١ تعويضات الاسكندرية	٤١٤٣ ٩٥٦
٢ للري والصرف (٥)	٤١٢٠ ١٢١
٣ اصدار السلف	٠٩٨٨ ٠١٤
٤ استبدال المعاشات	٣٦٣٣ ٦١٢
٥ مباني عمومية	٠٩٤٣ ١٨٣
٦ بواخر البوسطة	٠٢١٠ ٥٦٩
٧ سكك الحديد	٠٩٦٦ ٧٢٧
٨ السودان	٢٦١٨ ٨٢٧
٩ متفرقات	٠٧٥٩٩٤٣
	١٨ ٣٨٤ ٩٥٢

(ب) سلف مأخوذة من المال الاحتياطي العمومي وستوفيها الحكومة

١ لمباني العمومية	٣٨٢٠٩
٢ لسكك الحديد	٩٠٧٦١٨
٣ متفرقات	٢٤٣٦٧
	٩٧٠١٩٤
وجملة المصروفات غير الاعتيادية	١٩٣٥٥١٤٦

٣ المدفوع لاستهلاك الدين ٨٩٦٧٤١

جملة المصروفات الاعتيادية وغير الاعتيادية والاستهلاك ٢١٣٧٦٥٤١٥

وقد تقدّم ان مجموع الاموال التي قبضتها الحكومة في غضون السنوات العشرين الماضية هو ٢٠٦١٥١ ٣٢٤ ج . م ومجموع الاموال التي انفقتها ٤٤٥ ٧٦٥ ٢١٣ ج . م فالباقي عندها ٧٣٦ ٠٤٤ ١٠ ج . م وهذا بيانهُ

(٥) هذا الاموال التي صرفت على الخزانات

		ج م
١	مبلغ يرحَّل من سنة الى اخرى منذ سنة ١٨٩٠ بسبب تغيير ميعاد رصد الايرادات المخصصة للدين	١٢٥٣٩١٤
٢	رصيد وفورات التحويل	٤٤٩٠٥٠٠
٣	رصيد المال الاحتياطي العمومي	٣٧٩٤٧٨٥
٤	رصيد الاحتياطي الخصوصي بعد طرح ٣٨٥٨١٥ وهي وفر سنة ١٨٨٠ — ١٨٨١	٩٠١٠٥٣٧
	والجملة	١٠٤٤٠٧٣٦

واول شيء يستحق الالتفات في امر هذه الارقام ان كل غرش دخل خزينة الحكومة المصرية في السنوات العشرين الماضية يعرَف كيف صرف . وغني عن البيان ان هذه الارقام التي ذكرتها جملة يمكن ذكرها بالتفصيل التام . وهذا امرٌ لم يكن معروفاً في هذا القطر فان لجنة التحقيق قرَّرت سنة ١٨٧٨ ان مبالغ وافرة أُرسلت الى الاستانة "ولم يقدَّم عنها حساب". وهذا الخلل قد زال تماماً

ويمكن ان تدار الاموال ادارة سيئة جداً ومع ذلك تكون دفاترها وحساباتها على تمام الضبط ولكن يستحيل على السياسي او المالي ان يشرعا في الاصلاحات الادارية او المالية قبلما ينظمان اسلوب الحسابات لكي يعلما كل ما يتعلق بايرادات الحكومة ومصروفاتها. ومن الاسباب الجوهرية التي احبطت المساعي التي بذلت اولاً لاصلاح المالية المصرية كون الحسابات كانت على اتم الارتباك . وقد نُظم قلم المحاسبة الآن جيداً واهمية ذلك لا يبالغ بها أُطنب فيها . ومن رجال الانكليز الذين لهم اليد الطولى في اعمال الاصلاح في هذا القطر من غير دعوى قلَّ من لهُ فضل اكبر من فضل السر جرلد فتزجرلد الذي تولَّى هذا العمل الشاق اولاً وبجدهِ واجتهادهِ ودأبهِ تغلَّب على كل المصاعب التي اعترضتهُ . نعم انهُ لم يعمل كثيراً من اعمال الاصلاح نفسها لكنهُ عمل الاعمال التي كان لا بدَّ منها لسير الاصلاح والعمل الذي عملهُ هو وخلفاؤهُ لا تتجه اليهِ الانظار كثيراً ولكن الذين يُرجَع اليهم في امور الحكومة يعرفون قيمتهُ

ومرادي الآن ان آخذ ابواب المصروفات العادية باباً باباً واعلق عليها شيئاً من الشرح لانها اهم ابواب المصروفات

مرتبات العائلة الخديوية

بلغت الاموال التي أُعطيت للعائلة الخديوية في العشرين سنة الماضية ٥٩١٩٩١٧ ج.م او نحو ٣ في المئة من مجموع المصروفات العادية

وكان اهم اصلاح نتج من تعيين لجنة التحقيق سنة ١٨٧٨ قبول الخديوي حينئذٍ بمرتبات بدل ايراد ما كان يسمى بالاملاك الخاصة (وصحة تسميته بذلك لا تخلو من الريب) . ثم جُعلت تلك الاملاك رهناً لدين مقداره ٨٥٠٠٠٠٠٠ وهو دَيْن الدومين . وقد ساءت احوال بلدان كثيرة ولاسيما في الشرق من عدم التمييز بين اموال الحكومة واموال الحاكم الخصوصيَّة ولذلك كان تعيين مرتب خصوصي لخديوي مصر اساساً بُنيت عليه كل الاصلاحات التالية

وسنة ١٨٨٢ بلغت هذه المرتبات ٣٨٤٠٠٠ ج . م في السنة وبقيت كذلك تقريباً الى سنة ١٨٨٩ وحينئذٍ استُبدلت بعض معاشات العائلة الخديويَّة بمبلغ ١٣١٠٠٠٠ ج . م وبعد ذلك اختلفت هذه المرتبات من ٢٧٥٠٠٠ الى ٢٥٥٠٠٠ وهي ليست فائقة الحد اذا اعتبرت كل الاحوال المتعلقة بها

الحقانية

لا يصح ان يقال ان الحكومة بخلت على نظارة الحقانية فقد بلغ ما انفقتهُ عليها في العشرين سنة الماضية ٧٠٥٤٥٠٣ ج . م او نحو ٣٫٦ في المئة من مجموع مصروفاتها

وقد نقصت نفقات ديوان الحقانية قليلاً فانها كانت ٣٥٠٠٠ ج . م سنة ١٨٨٢ فصارت ٢٩٠٠٠ ج . م سنة ١٩٠١ ولكن زادت النفقات على كل ما سوى ذلك

فزادت نفقات المحاكم المختلطة من ١٣٢٠٠٠ ج . م سنة ١٨٨٢ الى ١٥٨٠٠٠ سنة ١٩٠١ واشغال هذه المحاكم متزايدة دائماً . وزادت ايضاً الايرادات من رسوم القضايا والتسجيل والتحفة من ٢٠٠٠٠٠ ج . م الى ٥٢١٠٠٠ في السنة

وزادت نفقات المحاكم الشرعيَّة من ٣٥٠٠٠ ج . م سنة ١٨٨٢ الى ٤٧٠٠٠ ج . م سنة ١٩٠١ اما ايرادتها فبقيت على حال واحدة او انخفضت قليلاً فانها كانت ٩٦٠٠٠ ج . م سنة ١٨٨٣ فصارت ٧٣٠٠٠ ج . م سنة ١٩٠١

اما الزيادة البالغة فكانت في نفقات المحاكم الاهلية وهذا كان منتظراً . فانهُ لم يكن في البلاد قبل سنة ١٨٨٢ ما يستحق ان يسمَّى محاكم اهلية ولذلك كان لا بدَّ من انشائها جديداً . وكانت نفقاتها ٥٤٠٠٠ ج . م فقط سنة ١٨٨٢ ثم زادت زيادة مستمرة حتى بلغت ١٧٣٠٠٠ سنة ١٩٠١ والايرادات السنوية من رسوم القضايا زادت في هذه المدة من ١٠٠٠٠ ج . م الى ١٤٨٠٠٠ ج . م

ولا ريب عندي انهُ متى وجدت الاموال اللازمة تزاد نفقات المحاكم وتزيد الفائدة بزيادتها

وان تكن هذه النفقات قد زيدت قبلاً . وسأعود الى هذا الموضوع قريباً[٦]

الاشغال العمومية

ان المبلغ الذي أُنفق على الاشغال العموميَّة من المصروفات العادية بلغ ١٠٤١٩٨٠٧ وجانب كبير منهُ انفق على اعمال جديدة . وانفق على الاشغال العمومية من المصاريف غير الاعتيادية ما يأتي

للري والصرف	٤١٢٠١٢١ [٧]
للمباني العموميَّة	٠٩٨١٣٩٢
لسكك الحديد	١٨٧٤٣٤٥
والجملة	٦٩٧٥٨٥٨

وجملة ما انفق على الاشغال العمومية من كل نوع ١٧٣٩٥٦٦٥ ج . م او نحو ١٠٨ في المئة من مجموع المصروفات كلها الاعتيادية وغير الاعتيادية . وانفاق هذه المبالغ نتج عن السياسة المالية التي فصَّلتها آنفاً

المعارف العمومية

والتفتُ الآن الى ادارة التعليم فأقول ان الاموال التي انفقت في هذا الباب في غضون السنوات العشرين الماضية بلغت ١٨٢٢٥٤٧ج م او اقل من ١ في المئة من مجموع المصروفات العموميَّة ولكن هذا المقدار لا يدل على كل النفقات التي انفقت في هذا الباب كما سترى

كانت نفقات نظارة المعارف العمومية ٧٦ ٠٠٠ ج . م سنة ١٨٨٣ وكان عندها خمس مدارس عالية واثنتان وعشرون مدرسة ابتدائية وكان فيها ٥٦٤١ تلميذاً و٣٥٤ معلماً ولم يكن يصرف شيءٌ من اموال الحكومة على الكتاتيب

وقلما التُفت الى امر التعليم في السنوات الخمس الاولى من سني الاحتلال . وقلَّت النفقات المعينة للمعارف في ميزانية الحكومة حتى بلغت ٦٣٠٠٠ ج . م سنة ١٨٨٧ ولكن اصلح ذلك حال تحسن مالية الحكومة وقد بلغ المال المعين للمعارف في ميزانية الحكومة ١٠٨٠٠٠ ج . م سنة ١٩٠١ وبلغت المرتبات التي دفعها التلامذة ٤٥٠٠٠ ج . م والتي دفعها ديوان الاوقاف ٢٠٠٠٠ ج م والجملة ١٧٣٠٠٠ ج . م يقابل ذلك ٧٦٠٠٠ ج . م وهي كل ما كان

(٦) انظر ما كتب تحت فصل الجنايات

(٧) هذا ما صرف على الخزانات فان القسم الذي دفعتهُ الحكومة من ذلك لم تذكرهُ في حساباتها الاَّ بعد اقفال حسابات سنة ١٩٠١ ثم ان الاموال التي صرفت على الغاء السونة يمكن ان تحسب من مصروفات نظارة الاشغال العمومية

يدفع للمعارف سنة ١٨٨٢ . ويبلغ عدد المدارس العالية الآن ٩ والابتدائية ٤٠ وتتولى نظارة المعارف ايضاً ادارة ٨٧ كتّاباً وعندها ١١٩٣١ تلميذاً و٧٦٠ معلماً

فقد عُمل كثير لاجل التعليم ولكن لا ينكر انهُ بقي شيء كثير يجب ان يُعمل . وقد بحثتُ في هذا الموضوع باكثر تفصيل في قسم آخر من هذا التقرير . وانما اقول هنا انهُ اذا توفّرت الاموال اللازمة فمن المفيد ان تزاد المساعدات المالية للكتاتيب وللمدارس الصناعية ومدارس البنات ولكني لا ارى لزوماً لان تزاد كثيراً او بسرعة في هذا الباب بل ان زيادتها كذلك ليست ممكنة اذا اريد انفاقها بالحكمة حتى تنتج منها كل الفوائد الممكنة للبلاد اذ لا يخفى انهُ يجب تعليم المعلمين كما يجب تعليم التلاميذ وزد على ذلك ان التعليم الثانوي والابتدائي العالي يجب ان يكونا على نفقة المتعلمين كلهما او اكثرهما

التطبيب والاحتياطات الصحية

ان الاموال التي انفقت على مصلحة الصحة العمومية في السنوات العشرين الماضية بلغت ١٥ ر ١٨٥٢ او اقل من ١ في المئة من مجموع المصروفات الاعتيادية وكان المبلغ الذي يصرف سنوياً يتغير مقداره كثيراً حسب تفشي الاوبئة وزوالها . ولكن يقال جملة ان المال المقطوع لمصلحة الصحة كان ٠ ٧٠ ج . م في بدء عهد الاحتلال فبلغ ٠ ٨٠ . اج م سنة ١٩٠١

والجانب الاكبر من هذا المبلغ صرف على التطبيب لا على التدابير الصحية . ثم ان المبلغ الذي ذُكر انهُ أُنفق على المباني العمومية في المصروفات غير الاعتيادية ومقداره ٠ ٩٤٣٠ يتضمن مبالغ كبيرة أُنفقت على المستشفيات والمرجح انهُ ستنفق نفقات اخرى من هذا القبيل وبنوع خاص على البيمارستانات

اما من حيث التدابير الصحيَّة فيخطئ من يظن انهُ لم يفعل شيء حديثاً لاصلاح حالة البلاد الصحية لان هذا القول بعيد عن الحقيقة . فقد اختيرت اماكن مناسبة للدافن في كل قرى القطر المصري تقريباً وبذلت الهمَّة في جعل الجوامع في حالة صحية منذ سنوات كثيرة الى الآن . وأُوجد الماء النقي للشرب في كثير من مدن الاقاليم والصعوبة الكبرى قائمة الآن في جعل الاهالي يستعملونهُ . ورُدم كثير من البرك التي تحيط باكثر القرى وأُنفقت النفقات الكثيرة على مكان الكورنتينا في الطور . ومع ذلك بقيت اشياء كثيرة يجب عملها . وعندي انهُ يخطئ من يظن ان التدابير الصحية التي هي على حديث يمكن ان تنتج في هذا القطر النتائج التي انتجتها في اوربا قبلما يتسع نطاق التعليم ولتغير اراء الناس وعاداتهم تغيراً جوهرياً ومع ذلك اسلّم تمام التسليم ان الحكومة يجب ان تتقدَّم الامَّة في ما كان من هذا القبيل

ولا بدَّ من ان تُنفَق الاموال اللازمة على التدابير الصحية حالما تتوفر لدى الحكومة[٨]

مصاريف الادارة

ان مجموع مصاريف الادارة بلغ ٣٣١٥٢٣١ اي ١١٫٥ في المئة من مجموع المصروفات العمومية. ومن الجدول التالي تظهر المقابلة بين ما أُنفق سنة ١٨٨٢ وسنة ١٩٠١ في هذا الباب

	١٨٨٢	١٩٠١
مجلس النظار	٦٧٣٨	٤٧٢٤
مجلس شورى القوانين	١٢٨٦٧	٨٤٠٢
نظارة الخارجية	١٠٧٢٨	١١٣١٣
نظارة المالية	١٠٧١٣٢	٩٣٢٧٥
نظارة الداخلية (ومعها السجون)	٢٥٨٢٣٢	٣٣١٢٢٥
الاقاليم وادارة تحصيل الاموال	٥٣٠١٥٦	٥١١٣٩٨
خدمات متنوعة	١٢٨٤٩٣	١٣٩٠٦٠
والجملة	١٠٥٤٣٤٥	١٠٩٩٣٩٧

ويظهر من ذلك ان الفرق قليل جدًّا وفي بعض الابواب كانت المصروفات سنة ١٩٠١ اقل مما كانت سنة ١٨٨٢ والزيادة الكبيرة في مصروفات نظارة الداخلية وسببها الاكبر انشاء ادارة مناسبة للسجون لم تكن موجودة قبلاً. وهذه الارقام تدل دلالة واضحة على الاقتصاد الاداري

ومصروفات البوليس داخلة ضمن مصروفات نظارة الداخلية والشكوى من البوليس سببها الاكبر قلة رواتب رجاله فاذا وجد المال الكافي فلا بدَّ من اصلاح هذا الخلل

المصالح ذات الايراد

بلغت الاموال التي انفقت على المصالح ذات الايراد في العشرين سنة الماضية ٢٠٧٦٩٠٣٦ ج م او نحو ٧٫١٠ في المئة من مجموع المصروفات العمومية وزادت المصروفات السنوية من ٧٠٨٠٠٠ سنة ١٨٨٢ الى ١٢٩٩٠٠٠ سنة ١٩٠١

والانتقاد الوحيد الصحيح الذي يمكن ان ينتقد به على هذه النفقات هو انها قد تكون غير كافية. وقد اشرت في كثير من تقاريري السابقة الى الخطإ في محاولة تحديد نفقات التشغيل في سكة الحديد بخمسة واربعين في المئة من مجموع الدخل ولحسن الحظ اصلح هذا الخطأ الآن

(٨) انظر كلاماً آخر في هذا الموضوع في فصل الكوليرا

الجيش

ان الاعتماد على السياسة المالية التي اوضحتها سابقاً لم يمنع تقديم الاموال اللازمة لبقاء الجيش في حالة الكفاءة . وقد بلغت الاموال التي أُنفقت على الجيش المصري في السنوات العشرين الماضية ١٠٩ ١٢٣٦٨ ج . م او نحو ٦٫٣ في المئة من مجموع المصروفات العمومية

وقد تغيَّر مقدار المبلغ الذي كان يصرف سنوياً حسب مقتضى الحال كما هو الواجب في مثل ذلك اي حسب ما تستدعيه الاحوال السياسية والحربية . ففي سنة ١٨٨٢ التي تسلَّط عرابي فيها بلغت مصروفات الجيش ٨٦٤ ٠٠٠ ج . م ولم تبلغ هذا الحد بعد ذلك . وانقصت المصروفات الحربيَّة بَعْدَ الاحتلال وهبطت سنة ١٨٨٦ الى ٣٣٦ ٠٠٠ ج . م ثم لما نجحت الحكومة من خوف الافلاس زيدت مصروفات الحربية رويداً رويداً بعد ان بلغت حداً لا تكفي فيه لحاجة البلاد . ثم لما عُقدت النية على استرجاع السودان زيدت هذه النفقات كثيراً حتى بلغت ٨٢٦ ٠٠٠ ج . م سنة ١٨٨٩ ثم خفضت بعد ذلك قليلاً وجُعلت ٧٤٥ ٠٠٠ ج . م[1] سنة ١٩٠١ ويمكن حسبان هذا المبلغ عادياً كافياً ولا يخفى ان جانباً كبيراً منهُ لازم عن الاضطرار الى بقاء حامية في السودان

المعاشات

بلغت الاموال التي صرفت معاشات في العشرين سنة الماضية ٨٦٥٥٧٤٥ ج . م اي نحو ٤٫٤ في المئة من مجموع المصروفات

وهذه النفقات الطائلة اقتضاها نظام المعاشات الذي كان قبل الاحتلال فان لائحة المعاشات التي وضعت على عهد سعيد باشا مسرفة جداً ولم تظهر كل نتائجها الاَّ بعد وضعها بزمن طويل . فان المعاشات السنوية التي كانت ٢٠٨ ٠٠٠ ج . م سنة ١٨٨٠ بلغت ٣٤٣ ٠٠٠ ج . م سنة ١٨٨٢ و ٤٦٠ ٠٠٠ ج . م سنة ١٨٨٤ وبلغت اعلاها سنة ١٨٨٨ اي ٥٣٦ ٠٠٠ ج . م ثم جعلت تقل والسبب الاكبر لقلتها استبدال المعاشات الذي استغرق ٣٦٣٣٦١٢ ج . م[2] من المصروفات غير الاعتيادية في العشرين سنة الماضية . وتبلغ المعاشات الآن نحو ٤٣ ٠٠٠ ج . م في السنة والمرجح انها لا تقل عن ذلك كثيراً من الآن الى سنين كثيرة الاَّ بالاستبدال . وحتى الآن لا تزال لائحة المعاشات المصرية حاتمية بالنسبة الى لوائح اكثر الدول الاوربية .

---

(١) ومن ذلك مبلغ ٨٥ ٠٠٠ ج . م لجيش الاحتلال

(٢) دفع من ذلك مبلغ ١٣١ ٠٠٠ لاستبدال معاشات العائلة الخديوية . انظر الكلام على مرتبات العائلة الخديوية

وكل تغيير فيها يراد بهِ الاقتصاد يدعو الى التذمر الشديد حتمًا لان الناس في هذه البلاد يدافعون عن مصلحة الفرد اكثر مما يدافعون عن مصلحة الامة. بل لا يدافع عن مصلحة الامة التي تدفع اموال الحكومة الاَّ رجال المالية كما هي الحال في كل مكان ولو على قلة بالنسبة الى القطر المصري

ومما يساق ذكرهُ هنا ان ثلث المعاشات كلها يدفع لاناس معاش الواحد منهم اقل من ٦٠ ج . م في السنة ونحو ثلاثة اثمانها لاناس معاش الواحد منهم من ٦٠ جنيهًا الى ٢٠٠ جنيه في السنة

الويركو والدين

بلغ مجموع الويركو الذي دفعتهُ مصر في العشرين سنة الماضية ٩١٠ ٣٩٣ ١٣ ج . م ومجموع فوائد الدين المصري ٧٩٤٤٨٧٨٦ ج . م[1] وجملة ذلك ٨٤٢٦٩٦ ٩٢ ج . م او ٤٨ في المئة من مجموع المصروفات العادية . وغنيٌّ عن البيان ان مصروفات الحكومة في كل ابوابها قليلة جدًّا بالنسبة الى هذه المبالغ الطائلة ولكن لا يخفى ان الحكومة لا تستطيع ان تصرف الاَّ ٥٢ في المئة من ايراداتها وجانب كبير من هذا المبلغ لا تستطيع صرفهُ بل تضطر ان تدفعهُ الى صندوق الدين حسب اتفاقها مع الدول الاوربية

ومال الويركو وهو الآن ٦٦٥ ٠٠٠ ج . م ثقيل على مصر ولكن دفعهُ مربوط بمسائل سياسية لا اريد التعرض لها الآن. ومعلوم ان ويركو مصر زاد كثيرًا على عهد اسمعيل باشا مقابلة لامتيازات نالها من الباب العالي

اما الدين فبعضهُ كان لمقاصد نافعة افادت اهالي القطر ولكن اكثرهُ اقتضاهُ الاسراف وسوء الادارة

لما تنصَّب اسمعيل باشا سنة ١٨٦٣ كان دين مصر ٣٢٩٣ ٠٠٠ ج . م وبعد ثلاث عشرة سنة بلغ ٩٤ ٠٠٠ ٠٠٠ ج. م وحينئذٍ قابل المستر كايف بين الايرادات والمصروفات من سنة ١٨٦٤ الى سنة ١٨٧٦ وكتب يقول

"ان في هذه المقابلة امرين حريين بالالتفات الاول ان الايرادات بلغت ٩٤٣٨١٤٠١ جنيه انكليزي اي اقل قليلاً مما صرف على ادارة البلاد والويركو للباب العالي والاعمال التي لا شك في نفعها واعمال اخرى يشك في نفعها فان مجموع هذه النفقات ٩٦٦ ٩٧٢٤٠ جنيه

---

(١) ودفع ايضًا ٨٩٦٧٤١ ج . م لاستهلاك الدين

انكليزي. اما مبالغ الدين الطائل فلم يذكر لها سبب غير ترعة السويس (١) وقد انفقت السلف كلها والدين السائر على دفع الفوائد والاستهلاك عدا ما انفق على ذلك العمل العظيم"

ثم أجلى البحث بعد ما أتمّ المستر كايف تحملهُ عن السبل التي ذهبت فيها الاموال المستدانة فان جانباً كبيراً منها أُرسل الى الاستانة وجانباً آخر بُنيت بهِ القصور الكبيرة التي لا فائدة منها وهي الآن تشغل الارض في القاهرة والاسكندرية وحولها

ثم ان الاسراف كان بالغاً حدَّهُ في كل جهة . اذا سمع مدير المدفعية انهُ اختُرع مدفع جديد لم يطلب مدفعاً واحداً يمتحنهُ بل طلب عشرات من المدافع لكي لا يقال ان مصر دون غيرها من الامم في الامور الحربية كما أوضح ذلك للجنة التحقيق سنة ١٨٧٨ . وقد ظهر من حساب الدين السائر ان اسمعيل باشا كان يرشو بعض الجرائد الاوربية بالاموال الطائلة لتطنب في مدحهِ . وكان خياطهُ واحدة في باريس دين مقدارهُ ١٥٠٠٠٠٠ جنيه انكليزي. وكان بين الحسابات حسبة كاد الباحثون يعجزون عن حلها وظهر منها ان اسمعيل باشا كان يضارب في البورصة هو وناظر ماليتهِ قاصداً ان يخفض اسعار القراطيس المصرية . وكانت مبالغ باهظة تدفع اجرة لبعض الاعمال او ثمناً لبعض البضائع مثال ذلك ان نفقات مينا الاسكندرية بلغت ٢٥٠٠٠٠٠ جنيه انكليزي ويظهر من تقدير النفقات ان نفقات ذلك الميناكان يجب ان لا تزيد على ١٤٠٠٠٠٠ جنيه انكليزي . الاَّ ان هذا العمل نافع وقد عمل جيداً ولو زادت نفقاتهُ عما يجب ان تكون . وصرفت مبالغ كثيرة والحكومة لا تعلم كيف صرفت . ولا نبالغ اذا قلنا انهُ ضاعت ملايين كثيرة بالربا الفاحش وبما كان يدفع لتجديد الصكوك وللفرق بين قيم الضمانات الاسمية والحقيقية ونحو ذلك من الحيل المالية . وايضاحاً لذلك اذكر هذا المثل وهو ليس من اغرب ما حدث : ارادت الحكومة مرة ان توفي جانباً من الدين لبنك من البنوك المحلية فاعطتهُ سندات من الموحد قيمتها ٢٣٠٠٠٠٠ جنيه انكليزي بسعر ٣١ ٪ اي انها ارادت ان توفيهُ ٧٣٠٠٠ جنيه انكليزي فاعطتهُ من سنداتها ما يساوي ٢٣٠٠٠٠٠ جنيه انكليزي وفائدة هذه السندات السنوية ١٣٨٠٠ جنيه انكليزي حسب معدل الفائدة حينئذٍ وهو ٦ في المئة

ويحسن بابناء الناشئة الجديدة من المصريين الذين يسمعون احياناً اقوالاً بعيدة عن محجة الصواب ان يتذكروا هذه الامور . ولا بدَّ من دفع فائدة الدين لان دفعها واجب لاسباب منها ان ليس من مصلحة مصر مطلقاً الامتناع عن دفع هذه الفائدة ولكن يحسن

(١) المبالغ التي دفعت لترعة السويس تبلغ نحو ١٦٠٠٠٠٠ ج انكليزي

بالمصريين ان يعرفوا الآن كيف حصل هذا الدين وتراكم ولماذا يجب عليهم ان يحملوا اثقالهُ ويورثوها لاولادهم . وان يعلموا ايضاً ان الاوربيين الذين اثقلوا كاهلهم هم في الغالب غير الاوربيين الذين استطاعوا بمساعدة الوزراء المصريين المتنورين أن يشيروا بالوسائل التي خففت اثقالهم ومتعتهم بنجاح لم تروهُ هذه البلاد قبل الآن

الغاء العونة

بلغت الاموال التي صرفت لالغاء العونة منذ سنة ١٨٧٦ (اي منذ الغيت السخرة) ٥٩٧٧٤٥٤ ج . م او نحو ٣ في المئة من المصروفات الاعتيادية وهذا المبلغ يُذكر في باب المصروفات وهو في الحقيقة من قبيل تخفيف الضرائب والمبلغ الذي يصرف سنوياً على الاعمال التي تعمل بالعونة هو ٤٠٠٠٠٠٠ ج . م وصرفهُ في محلهِ

السودان

بلغت مصروفات السودان من المصروفات الاعتيادية ٣٦٧٨٨٨٩ ومن المصروفات غير الاعتيادية ٢٦١٨٨٢٧ وذلك في العشرين سنة الماضية وجملتها ٦٢٩٧٧١٦ ج . م او نحو ٣ في المئة من مجموع المصروفات الاعتيادية وغير الاعتيادية

اما المصروفات الاعتيادية فصرف منها نحو ٢٤٠٠٠٠٠٠ بين سنة ١٨٨٢ وسنة ١٨٨٥ اي في زمن اخلاء السودان . وكل المصروفات غير الاعتيادية صرفت بين سنة ١٨٩٦ و١٨٩٩ اي مدة استرجاع السودان

وقد ذكرت النفقات التي تنفقها الحكومة المصرية الآن على السودان في فصل آخر من هذا التقرير

السياسة في المستقبل

قلت في اول هذا الفصل ان البروجرام المالي الذي وضعتهُ الحكومة المصرية منذ سنوات قد تمَّ الآن او قارب التمام . ويحسن ان ابين الآن حقيقة الحالة الحاضرة باكثر تدقيق

انهُ بالغاء الدخوليات زالت آخر شائبة كبيرة من شوائب النظام المالي الذي كان في هذا القطر وقت الاحتلال البريطاني . ولا اقول ان هذا النظام خلا الآن من كل شائبة ولكن بلوغ الكمال عسير جداً في الاصلاح المالي كما هو عسير في غيرهِ وانما مرادي ان بلوغ الكمال في النظام المالي يجب ان لا يبقى لهُ بعد الآن المحل الاول في نظر الحكومة

اما الانفاق على اعمال الري فامرهُ غير ذلك لان اعمال الري لم تتم حتى الآن ولو قاربت التمام وسينفق في سنتي ١٩٠٣ و١٩٠٤ مبلغ ١٥٠٠٠٠٠٠ ج . م على اتمام الاعمال التي

اقتضاها انشاء خزاني اسوان واسيوط وحينما تتم هذه الاعمال تكون قد تمت الاعمال الجوهرية التي قصدت الحكومة عملها (١٢)

ومن الممكن وضع بروجرام آخر مداره على استخدام مياه البحر الابيض او البحر الازرق او كليهما ولكني سأبين قريباً ان ذلك ليس مما تمس الحاجة اليه الآن . فاننا الآن في دور الانتقال فعلى الخزينة المصرية ان تتحمل في سنة ١٩٠٣ نصف القسط الذي يجب دفعهُ من نفقات انشاء الخزانات . ومن سنة ١٩٠٤ فصاعداً تصير مضطرة ان تدفع القسط السنوي كلهُ وهو نحو ١٥٤٠٠٠ ج م ولا تستفيد الخزينة من زيادة الايراد بسبب انشاء الخزانات قبل سنة ١٩٠٥ ومن ذلك الوقت فصاعداً يصير للاصلاحات الادارية المتوقفة على المال المقام الاول في نظر الحكومة اكثر مما كان لها حتى الآن . وعندي ان الادارات التي تحتاج ان تُوجَّه العناية اليها اكثر من غيرها هي البوليس والحقانية والصحة

واثق اني لم اطل الكلام في هذا الفصل على غير طائل لان كل ما فيهِ هامٌّ جداً فان انتظام المالية هو اساس انتظام الحكومة في مصر كما هو في غيرها من البلدان . اذ لا بدَّ من وجود مال كافٍ لاصلاح فروع الحكومة من غير الالتجاء الى ضرب ضرائب جديدة يأباها الناس ويستثقلونها . وهذا كان اساس السياسة العمومية في القطر المصري في العشرين سنة الماضية . ومن المحتمل انهُ وقع شيء من الخطإ في العمل بهذه السياسة . وقد تختلف الآراء في افضليتها او في بعض ما نتج عنها . وزد على ذلك ان انفاق اكثر من ٢٣٤ مليون جنيه قد يقع فيهِ بعض الخطإ الطفيف ولكني اقول بثقة ان ادارة هذه الاموال كانت على تمام الاقتصاد واثق ان ما ذكرتهُ يقنع المصريين الذين يدفعون الضرائب ويقرأون هذا التقرير ان اموالهم التي دفعوها لم تبذَّر كما كانت تبذَّر قبلاً وان السياسة المالية التي جرت عليها الحكومة المصرية وُضعت بأمانة واخلاص لخيرهم واسعادهم . انتهى

[المقتطف] استعملنا المصطلحات المصرية في تعريب هذا الفصل لكي لا تفوت فائدة من فوائدهِ احداً من القراء . ومعلوم ان المراد بما عرَّبناهُ بالنظام المالي هو اموال الحكومة اي ما يرد عليها من ضرائب وما اشبه وكيفية جمعها وانفاقها

(١٢) اشرت في الكلام على مشروعات الري في اعالي النيل الى انهُ من الممكن انشاء خزان او اثنين جنوبي اسوان واذا قرَّ القرار على انشائهما فيمكن تدبير المال اللازم لها من غير ان يقلل المال اللازم للاصلاحات الادارية حينما يراد اتمامها